الصباح AL-SABAH

### بعد إصداره بقرار وزاري من النائب الأول

# مزارعون يشيدون بتنظيم عمل المنظمات النقابية في الكويت

أشاد العديد من مزارعي العبدلي والوفرة بالقرار الوزاري رقم ( 3 ) لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة لتسيير أعمال المنظمة النقابية في حال عدم وجود مجلس إدارة لها ، إذ صار بموجب هذا القرار الوزاري الذي يعمل به من تاريخ صدوره في 21 مايو 2025 للوزير المختص بشأن الهيئة العامة للقوى العاملة المختصة بالمنظمات النقابية في الكويت أن يصدر قراراً بتشكيل لجنة تتولى تسيير أعمال المنظمة المعنية لـــحين إجراء انتخابات جديدة ... وذلك في حال صدور أحكام قضائية نهائية تؤدّي إلى حلّ مجلس إدارة المنظمة النقابية كلها أو جزئيا منها أو في حال نشوء نزاع بين منظمات أصحاب الأعمال والعمال أو داخل أيّ من تلك المنظمات النقابيّة أو من فيما بينها ، لأي سبب آخر أدّى إلى تعطل المنظمة النقابية عن أداء مهمتها أو شلّ قدرتها على الاستمرار في ممارسة أنشطتها النقابية ...

فقال عضو مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين وأمين صندوقه الأسبق المزارع المخضرم سعود تيعان البغـــيلي : إن هذا القرار الوزاري قرار ســـليم وصحيح جاء في الوقت المناسب ، للخروج بالاتحاد الكويتي للمزارعين الذي يعتبر منظمة نقابية عريقة ، تجمع جميع المزارعين الكويتيين

سعود البغيلي

سعد الرطام

## سـعود البغيلي : قرار سليم .. جاء في الوقت المناسب

### عبـد الوهـاب النقي : يكـرّس العمـل الجاد والمخلص لحل المشاكل

منذ الإعلان عن تأسيسه رسمياً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في العـــام 1974 حتى الآن من النفـــق المظلم ؛ معبرًا عن أمله بأن يتم تشكيل اللجنة لإدارة الإتحاد الكويتي للمزارعين سريعاً من أعضاء في الجمعية العمومية للاتحاد.

بدوره أشاد المزارع في الوفرة والمختـــار الوقـــور في منطقة المنصورية عبد الوهاب النقي - بالقرار الوزاري رقم ( 3) لسنة 2025 الذي أصدره الوزير الشيخ فهد اليوسف الصباح قبل يومين لوضع الاتحاد الكويتي للمزارعين باعتباره منظمـــة نقابية على مســـاره الصحيح؛ فيقدر هذا الاتحاد الزراعي الأول في بلادنا الكويت على تسيير العاجل من الأمور الإداريـــة والمالية .. بما يضمن استمراره في أداء وظائفه الأساســـية ألا وهي الإسراع في تقديم الخدمات الحيوية لجميع مزارعي الكويت

فيما قال المزارع النشيط مشعل نادر العتيبي من - العبدلي - :لقد أحيا هذا القرار الأمل لدى جموع المزارعين الكويتيين الذي دبّ في نفوس البعـــض منهم ؛ اليأس من كثرة المشاكل الذي يمرّ بها اتحادهم العريق ( الاتحاد الكويتي للمزارعين ) في السنوات الأخيرة؛ داعيا إلى أن تقوم اللجنة المأمولة التي سيشكلها الوزير المختص عيد ساري العازمي ، فقد أشاد أيما إشادة بالقرار الوزاري رقم ( 3 ) لسنة 2025 ، كونه يخدم المزارعين المنتجين ومن شـــأنه أن يحل النزاعـــات والخلافات بين المزارعين ويسهم في تطوير المنظومة الزراعية في الكويت وقال : ننتظر من اللجنة التي نأمل ألا يطول الإعلان عن أسمائها بشكل رسمي وقانوني على زيادة ميزانية الدعم الزراعي ليشمل دعم إنتاج الفواكه في الكويت ... و صرف الدعم الزراعي لمستحقيه المزارعين كاملاً من دون تأخير ...

عضو مجلـــس إدارة الهيئة العلمة للشؤون الزراعة والثروة السمكية ورئيس جمعية مربي الدواجن الأسبق محمد إبراهيم الفريح وصف القرار المشار إليه بالخطـــوة الموفقة نحو تطوير الزراعة في الكويـــت ..آملاً بأن يتمخض عن لجنة زراعية تخدم جميع المزارعين في الكويت .

وختم المزارع محمد سعد الرطام بقوله : القرار الـــوزاري قرار سديد ... أتى بعد طول انتظار، لينظم عمل المنظمات النقابية في الكويت ويضعها على المسار الصحيح وطبعاً الاتحاد الكويتي للمزارعين العريق في الكويت هو منظمة نقابية يسري عليه هذا القانون وكمـــا يسري على كل منظمة نقابية مستمرة في الكويت.

الشيخ فهد اليوسف

حسن الدوسري

محمد الفريح

## فهـد الشريـدة : مللنـا مـن كثرة القضايا والمشاكل الزراعية

### حسـن الدوسري : قرار وجيه ..جاء بعد طول انتظار ..

الشيخ فهد اليوسف .. كما أتوقع ،بأعمالها على أكمل وجه .. بفتح باب العضوية في هذا الاتحاد الذي أسسه المزارعون الأوائل - جزاهم الله عنا خيرا - لجميع المزارعين.

أما المزارع فهد الشريدة، فقد أشـــاد بالقرار بقوله : لقد آن الأوان، ليلتف المزارعون كلهم حول اتحادهم الزراعي ويشاركون فيه ، فيعود كما كان في عهده الذهبي أي في سنوات نشأته الأولى.. منهم وإليهم جميعاً ، فليس من المقبول ولا المعقول أن يصل عدد الأعضاء المشاركين بعضويته ( 293 )عضواً فقط لهم حق الترشح والانتخابات فيه .. مـــع أن عدد المزارعين في بلادنا حوالي أربعة آلاف مزارع ... نعم ( 4000 ) مزارع ..!

أما المزار، وعضو مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين الأسبق

# ولي العهد

ستعقدان بالعاصمة كوالالمبور.

على صعيد متصل، أكـــد وزير الخارجية عبدالله اليحيا، أن مشـــاركة دولة الكويت في القمة الثانية بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» والقمة المرتقبة بين قادة دول المجلس ورابطة «آسيان» والصين في كوالالمبور تؤكد حرصها على ترسيخ نهج الشراكة الدولية وتعزيز التواصل مع مختلف التكتلات الإقليمية.

جاء ذلك في تصريح أدلى به وزير الخارجية اليحيا لـ «كونا» أمس السبت، في ضوء استعداد دولة الكويت للمشاركة في القمتين، إلى جانب المشاركة في المنتدى الاقتصادي المصاحب لهمـــا، وذلك خلال الفترة مـــن 26 إلى 28 مايو الجاري في العاصمة الماليزية كوالالمبور.

وأوضح أن مشاركة دولة الكويت تؤكد حرصها على ترسيخ نهج الشراكة الدولية، وتعزيز التواصل مع مختلف التكتلات الإقليمية، وتوسيع نطاق التعاون في المجال متعدد الأطراف، وذلك في ضوء ما تشهده العلاقات الخليجية مع دول آسيان والصين من تطور متسارع في مختلف المجالات مما يعزز المصالح المشتركة.

أضاف أن إطار التعاون بين مجلس التعاون والآسيان للفترة 2024 - 2028 يتضمـــن تعزيز التعاون في أربعة مجالات، تتعلق بالحوار السياسي والاقتصادي والتجاري والطاقة والأمن الغذائي والتنســـيق في المحافل الدولية، موضحا أن القمتين تفسحان المجال أمام قادة الدول المشاركة لتبادل وجهات النظر حول عدد من المستجدات الاقليمية والدولية وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.

وأشار إلى أهمية أعمال القمتين اللتين تستضيفهما العاصمة كوالالمبور، مؤكدا حرص دول مجلس التعاون على تعزيز التكامل الإقليمي، وتطوير قنوات التعاون مع دول رابطة آسيان والصين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ولفت إلى أن أجندة أعمال القمتين ستناقش مسائل وملفات مهمة تتصدر أولويـــات التعاون المشترك، والتي يأتي من ضمنها ما يتعلق بالأمـــن الغذائي وأمن الطاقة والتحول الرقمي والابتكار والربط اللوجستي والتعليم والسياحة، بما يخدم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز الامن والاستقرار الإقليمي، مضيفا بأن أعمال القمتين تسهم في تعميق الشراكة الاقتصادية.

واستذكر أعمال القمة الأولى بين الآسيان ومجلس التعاون التي عقدت في الريـــاض عام 2023 والتي حددت مجالات التعاون ذات الأولوية بين الجانبين.

وأكد أن مشاركة دولة الكويت في كوالالمبور برئاسة ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشـــعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، تعكس التزام الكويت الراسخ بتفعيل دبلوماسيتها التنموية وتعزيز شراكاتها الدولية ذات التأثير العالمـــي، مضيفا أن دولة الكويت تنظر إلى أعمال القمتين كجسور تواصل، ومنصات مهمة لتبادل الرؤى والتنسيق حول قضايا ذات الاهتمام المتبادل وبشكل يسهم في تعزيز الشراكة.

وبين أنه من خلال هذه المشاركة رفيعة المستوى، تسعى دول مجلس التعاون إلى الإســـهام في بلورة رؤية جماعية طموحة تعكس التفاهم الإقليمي وتدفع نحو تكامل أوثق بين مجلس التعاون ورابطة جنوب شرق آســـيا والصين، بما يحقق تطلعات الشعوب نحو الأمن والازدهار والتنمية المستدامة.

وأعرب عن ثقته بأن مخرجات القمتين ستسهم في إقرار خارطة طريق للتعاون المؤسسي بين دول مجلس التعاون والآسيان والصين وبشكل يمكن معه تحديد آليات متابعة وتفعيل المبادرات المشتركة ودفع العمل نحو إقامة شراكات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأشار إلى أن ممثل صاحب السمو، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد سيعقد على هامش مشاركته في أعمال القمتين والمنتدى الاقتصادي، عددا من اللقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أبرز المستجدات الإقليمية والدولية واستكشاف فرص التعاون المشترك، بما يخدم المصالح المتبادلة ويسهم في دعم مســـارات الشراكة الاستراتيجية بين دولة الكويت والدول الصديقة.

من ناحيته، أكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبدالعزيز العويشـــق، أن دولة الكويت تلعب «دورا فاعلا ومهما جدا» في إطار القمـــة الثانية بين مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» والقمة الأولى بين المجلس و»آســـيان» والصين المقرر عقدهما في العاصمة الماليزية كوالالمبور.

وأوضح العويشق في تصريح لـ«كونا» على هامش أعمال القمتين المقررتين يومي 26 و27 مايو الجاري، أن الكويت بصفتها دولة الرئاسة الحالية لمجلس التعاون، تبذل جهودا واضحة في تنسيق المواقف وتوحيد وجهات النظر كما تلعب دورا محوريا في مفاوضات التعاون مع دول «آسيان» والصين.

كما أكد أن دولة الكويت تضطلع بدور فاعل في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا على المستويين التنموي والاستثماري، إلى جانب دورها في إيصال أولويات العمل الخليجي والعربي إلى دول آســـيا، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والأوضاع في سوريا واليمن مضيفا أن للكويت أدوارا سياسية واقتصادية وإنسانية واضحة على الساحة الإقليمية.

وفيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة، كشف العويشق عن قرب توقيـــع مجلس التعاون اتفاقية تجارة حرة مع الصين التي أبدت حرصها على تعميق التعاون مع الخليج، فيما أكد أن دول الخليج تحافظ على علاقات متوازنة مع كافة الأطراف وتؤمن بحرية التجارة وعدم الانحياز إلى أي محور والتزامها بحل الخلافات بالطرق السلمية.

وبخصوص اتفاقية التجارة الحرة مع «آسيان»، أوضح العويشق أن المفاوضات لم تبدأ بعد، لافتا إلى أن القمة السابقة أقرت إجراء دراسة جدوى وأن صعوبة الاتفاق تعود إلى عدم التوافق داخل «آسيان» بشأن التعرفة الجمركية وهو عنصر أساسي في أي اتفاقية من هذا النوع.

وأكد أن دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية أدت أدوارا مهمة في التهدئة والمفاوضات وتبادل الأسرى، مؤكدا أن المجلس يعتبر الحصار المفروض على غزة جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ويؤيد جهود محكمة العدل الدولية في التحقيق بوقوع إبادة جماعية.

وأكد أن التكتلات الثلاثة «مجلس التعاون وآسيان والصين» تمثل أكثر من 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتؤدي أدوارا حيوية في الاقتصاد العالمي وفي الاستقرار الإقليمي مستشهدا بمبادرات أمنية كمشاركة بعض دول «آسيان» ومجلس التعاون في «القوات البحرية المشتركة» التي تضم 34 دولة لحماية الملاحة في الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب.

كما شدد على أهمية التعاون بين التكتلات الثلاثة في مواجهة التحديات المرتبطة بأمـــن الممرات البحرية التي تؤثر على التجارة بين آســـيا وأوروبا موضحا أن الصين تمتلك أيضا وجودا بحريا نشطا في البحر الأحمر.

# الشعيلي : أدعو

العمانيين يمتلكون منازلهـــم، والهدف من طرح مثل هذه المشـــاريع نوعي، لخلق بيئة حديثة معاصرة، حيث طرحت عُمان هذه المواقع الجديدة للتملك الحر.

وعدد الوزير الشعيلي المشاريع المطروحة للتطوير العقاري، مشيرا إلى أن من أهمها مشروع مدينة السلطان هيثم ومدينة الخوير والجبل الأخضر، إضافة إلى صلالة وصحار، وذكر أن المواطنين الخليجيين يعاملون معاملـــة العمانيي،ن تطبيقا لاتفاقيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح أن مشاريع التطوير العقاري تنفذها شركات عمانية وعالمية تراعي في تصميمها البعد التراثي والبيئي للسلطنة ، لافتا إلى أن عقود الاستثمار مع هذه الشركات مرنة لجهة تنفيذ البنى التحتية من قبل الدولة أو المطور، فضلا عن مدة الاستثمار التي تتراوح ما بين 15 و17 عاما.

ولدى سؤاله عن حظر التملك للأجانب، قال الوزير الشميلي إن «حظر التملك الصادر في عـــام 2018 اقتصر على المناطق الحدودية والجزر وهو مطبق في معظم دول الخليج»، متوقعا «إقبالا لافتا» من الخليجيين للتملك في هذه المشاريع، خصوصا الجبل الأخضر وغيرها بسبب الطبيعة الساحرة.

واستعرض الوزير الشعيلي خلال اللقاء الفرص المتاحة في القطاع العمراني في سلطنة عمان، وهي خلاصة ما تم إعلانه في أعمال النسخة العشرين من مؤتمر ومعرض عُمان العقاري وأسبوع التصميم والبناء الذي نظمته وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، حيث شهد المؤتمر تدشين عدد من المشاريع البارزة ومنها مدينة «الثريا» بولاية بوشر، وهي مدينة عمرانية ذكية تستند إلى رؤية عالمية واســـتثمارية طموحة، وتُعد نموذجًا مستقبليًا للعيش المستدام والتكامل الحضري، وتغطي ثلاث مراحل تطويرية، تمتد المرحلة الأولى منها على مساحة تتجاوز 3 ملايين متر مربع، وتهدف إلى استيعاب أكثر من 8 آلاف نسمة من خلال 2600 وحدة سكنية، موزعة على 8 أحياء متكاملة صُممت وفق أعلى معايير جودة الحياة والتخطيط العمراني الذكي، مع التركيز على تنوع أنماط الاستخدام، وتبني الحلول البيئية منخفضة الكربون.

وهناك مشروع «الجبل العالي» الذي يقع على قمم جبال الحجر بارتفاع 2400 متر فوق سطح البحر، ويُمثل وجهة جبلية عالمية فريدة في سلطنة عُمان، حيث يتموضع المشروع على حافة جبلية تمتد 5.4 كيلومتر، بإطلالة آسرة على تشـــكيلات جيولوجية استثنائية، وتبلغ مساحته 11.8 كيلومتر مربع، ويستوعب أكثر من 10 آلاف نسمة ضمن وحدات سكنية مبتكرة ومتنوعة موزعة على ثلاث قرى رئيسية، تقدم أنماطًا معيشية راقية تمزج بين الفخامة والارتباط بالطبيعة، والتجارب الثقافية والمغامرات.

وقد شهد مؤتمر ومعرض عُمان العقاري توقيع 9 اتفاقيات شراكة وتطوير بقيمة استثمارية إجمالية تجاوزت 2.3 مليار ريال عُماني، تضمنت مشاريع تنموية نوعية في مدينة السلطان هيثم ومدينة الثريا، شملت الاتفاقيات توقيع شراكتين وتطوير استثماري مع مجموعة طلعت مصطفى العقارية بقيمة تفوق 1.7 مليار ريال عُماني، لتغطية مساحة تتجاوز 4.8 ملايين متر مربع، وتشمل تطوير الأحياء (11)، (9)، (8)، (7)، (A12)، و(12B) بمدينة السلطان هيثم على مساحة تتجاوز 2.6 مليون متر مربع، بما يتضمن إنشاء وحدات سكنية متنوعة من الفلل والشقق ومبان متعددة الاستخدامات، إلى جانب مرافق خدمية متكاملة تشمل المســـاجد، والحدائق، والمسطحات الخضراء، وتطوير نادٍ اجتماعي ورياضي.

# جمعية المحامين

أضاف أن مشاركة رؤساء وأعضاء الوفود من دول مجلس التعاون الخليجي، تجسد عمق الروابط والعلاقات المتينة، التي تربط دولة الكويت بالدول الشقيقة، وتمثل دليلا واضحا، على إدراكنا المشترك لأهمية التعاون والتكامل في شـــتى المجالات، وعلى رأسها المجال القانوني.

# العوضي : ملتزمون

الصحي بما يخدم سلامة المرضى ويعزز كفاءة المنظومة الصحية.

جاء ذلـــك في فعالية نظمتها الكويت في جنيف بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وحضرها وزراء الصحة وسفراء الدول الشقيقة والصديقة، وعدد من كبار مسؤولي المنظمة وممثلين عن المجالس الطبية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وعبر وزير الصحة في كلمة ألقاها خلال الفعالية عن اعتزاز دولة الكويت، باستضافة هذا الحدث المهم الذي يعقد على هامش أعمال جمعيـــة الصحة العالمية بعنوان «تعزيز جودة الرعاية الصحية من خلال المسؤولية الطبية».

وشدد في كلمته على أن «الكويت ملتزمة بتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في القطاع الصحي بما يخدم سلامة المرضى ويعزز من كفاءة المنظومة الصحية».

ومن جانبه استعرض رئيس جهاز المسؤولية الطبية الشيخ الدكتور سلمان الصباح تجربة الكويت الرائدة ،في تأسيس جهاز متخصص مستقل يعنى بمراجعة السلوك المهني والتحقيق في شكاوى المرضى وإبداء الرأي الفني في القضايا ذات العلاقة، وذلك في إطـــار منظومة متكاملة تضمن الحيادية وتعزز ثقة المواطنين بالنظام الصحي.

وأكد الشيخ سلمان الصباح على أن جهاز المسؤولية الطبية هو منظومة متكاملة تضمن الحيادية، وتعزز ثقة المواطنين بالنظام الصحي.

بدورها شددت المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط الدكتورة حنان بلخي، على أهمية تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية المعنية بالمسؤولية الطبية كعنصر أساسي في تحسين جودة الرعاية وسلامة المرضى مشيدة بتجربة الكويت في هذا المجال.

وأكدت بلخي أن تجربة دولـــة الكويت «مثال متقدم» على مستوى المنطقة في تأســـيس نظام مسؤولية طبية متكامل وشفاف يستحق التقدير والتعميم.

# المشعان تفقدت

آخر المستجدات المتعلقة بالميناء ومتابعة سير العمل ميدانيا.

وقالت المشـــعان في تصريح صحفي إن هذه الزيارة تأتي في إطار حرصهـــا على الرقابة المباشرة على سير العمل، وضمان التزام العاملين في الميناء، حيث التقت الفرق الفنية والإشرافية واستعرضت معهم التحديات القائمة وخطط معالجتها.

وأكدت أهمية الميناء كأحد المرافق الحيوية التي تسهم في دعم البنية التحتية للدولة، وتعزيز قدراتها اللوجستية.

على صعيد آخر، أعلنت وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان بدء أعمال صيانة جذرية لطريق العبدلي، ضمن حزمة العقود الجديدة المخصصة لصيانة الطرق السريعة والداخلية في البلاد.

وقالت المشـــعان في تصريح صحفي، إن هذه الأعمال تأتي ضمن 18 ممارسة كبرى تغطي المحافظات الست وتهدف إلى رفع كفاءة الطرق وتعزيز مستويات السلامة بما يتماشى مع المعايير الهندسية العالمية.

وأوضحت أن أعمال الصيانة الجذرية والدورية تسهم في إطالة العمر الافتراضي للبنية التحتية وتقلل الحاجة إلى إعادة إنشاء الطرق مســـتقبلا ما يعزز الاستدامة ويخفض التكاليف على المدى الطويل.

# طبيبة فلسطينية

الفلسطينية آلاء النجار، وهي طبيبة أطفال، استقبلت تسعة من أبنائها شهداء، بعد غارة إسرائيلية استهدفت المنزل الذي كانوا فيه، فيما أصيب زوجها وطفلها العاشر بجروح خطرة ولا يزالان بغرفة العناية المركزة.

ووصف شـــهود عيان حالة الانهيار التـــي أصابت الطبيبة الفلسطينية حين وصل إليها أطفالها شهداء متفحمين، وقالوا إنها تعرضت للانهيار التام والبكاء الهستيري، رغم محاولات الجميع التخفيف من هول الصدمة عليها.

ووفق المدير العام لوزارة الصحة في غزة الطبيب منير البرش، فإن أسماء الأطفال الشهداء هم: يحيى، ركان، رسلان، جبران، إيف، ريفان، سيدين، لقمان، وسيدرا، بينما يرقد الطفل العاشر في المستشفى.

ووصف مجمع ناصر الطبي «المصاب بالجلل، وبالكارثة التي تفوق الوصف، لاستشهاد تسعة من أبناء الطبيبة آلاء النجار وإصابة زوجها وابنها الوحيد المتبقي؛ نتيجة القصف الصهيوني الغادر لمنزلهم».

من جهتها، قالت حركة حماس في بيان لها أمس السبت: «في جريمة وحشية جديدة، ارتكب جيش الاحتلال الفاشي مجزرة مروّعة باستهدافه عبر غارة جوية منزل الدكتورة آلاء النجار، الطبيبة في مستشفى ناصر بمدينة خانيونس، ليرتقي أطفالها التسعة شهداء، بينما كانت تؤدي واجبها الإنساني على رأس عملها في المستشفى».

في سياق متصل، أعلنت وزارة الصحة في غزة إن عدد الشهداء الأطفال حتى أمس الأول الجمعة بلغ 16 ألفاً 503 أطفال، في إحصائية صادمة تجســـد حجم الاستهداف المباشر والممنهج لأضعف فئات المجتمع وأكثرها براءة. توزّع الشهداء من الأطفال بحسب الفئات العمرية على النحو التالي: 916 رضيعاً «أقل من سنة»، 4 آلاف و365 طفلاً بين سنة وخمس سنوات، 6 آلاف و101 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، و5 آلاف و124 فتى بين 13 و17 سنة، وفق أرقام وزارة الصحة.

وذكرت أن «هذه الأرقام المفجعة لا تعبّر فقط عن أرواح بريئة أُزهقت، بل تعكس حجم الكارثة الإنســـانية وعمق الجريمة المرتكبة بحق جيل كامل كان من المُفترض أن يحظى بالحماية والرعاية والتعليم، لا أن يتحول إلى أهداف لصواريخ الطائرات وقذائف الدبابات». وطالبت الوزارة المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية بتحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لوقف العدوان، ومحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الأطفال والمدنيين العزّل.

ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي غاراته المكثفة على قطاع غزة، مدمّرًا منازل فوق رؤوس ســـاكنيها، في وقت يعتزم فيه توسيع عملياته العسكرية مجددا، مع نشر قوات إضافية داخل القطاع. ووفق موقع «واللاه» العبري، فقد أبلغ الجيش سكان بعض مســـتوطنات «غلاف غزة» باحتمال تصاعد العمليات، محذرًا من أصوات انفجارات قد تسمع خلال الساعات القادمة، في ظل مواصلة التصعيد العسكري من دون أفق لوقف النار.

في الأثناء، حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، من أن الفلسطينيين في غزة «يعيشون ما قد يكون أقسى مراحل هذا الصراع الوحشي»، مشيرًا إلى أن إسرائيل منعت، طوال نحو ثمانين يومًا، دخول المساعدات المنقذة للحياة. واستند غوتيريس إلى تقرير دولي خلص إلى أن «جميع سكان غزة يواجهون خطر المجاعة»، مؤكدًا أن العائلات تُجَوّع وتُحرم من مقومات الحياة الأساسية «تحت أنظار العالم».

في سياق متصل، أفادت القناة 12 الإسرائيلية بأن رئيس جهاز «الشاباك» المعيّن حديثًا، اللواء دافيد زيني، عبّر في اجتماعات مغلقة عن رفضه التام لصفقات تبادل الأسرى، واصفًا الحرب على غزة بـ«الأبدية»، ومشدّدًا على أنه لا ينبغي وقف القصف من أجل إعادة المحتجزين. تأتي هذه التصريحات في وقت تتصاعد فيه المؤشرات على رفض المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية أي مسار قد يؤدي إلى وقف الحرب أو التهدئة.

وفي ظل الأزمة الإنســـانية المتفاقمة، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 172 ألف شخص نزحوا من قطاع غزة خلال أسبوع واحد فقط، بفعل التصعيد المستمر وإنذارات الإخلاء القسري، مشيرة إلى أن العدد الإجمالي للنازحين منذ انهيار وقف إطلاق النار في 18 مارس بلغ أكثر من 610 آلاف شخص. ودعت المنظمة إلى «توفير وصول إنساني فوري»، محذرة من كارثة تزداد سوءاً يوماً بعد آخر في ظل الغياب التام لأي حماية للمدنيين.

من جهة أخرى، كشف المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، أن سياسة التجويع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة أدت إلى 58 وفاة بســـبب سوء التغذية، و242 وفاة نتيجة نقص الغذاء والدواء، بينها 26 مريض كلى، و300 حالة إجهاض بين النساء الحوامل خلال 80 يوما من الحصار الإسرائيلي عقب خرق الاحتلال اتفاق وقف إطلاق النار.

وعبر المكتب، في تقرير له، عن «بالغ القلق والاستنكار تجاه تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، من جراء استمرار الاحتلال في تنفيذ سياسة التجويع الممنهج، ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية والوقود منذ 80 يومـــا متواصلا، في جريمة واضحة المعالم ومكتملة الأركان ترتقـــي إلى الإبادة الجماعية، وتنذر بكارثة إنسانية كبرى تهدد حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان فلسطيني في قطاع غزة المحاصر». وأضاف أنه منذ 2 مارس 2025، لم يسمح الاحتلال بدخول أي شاحنة مساعدات إنسانية أو وقـــود إلى قطاع غزة، رغم الحاجة الملحة لدخول ما لا يقل عن 44 ألف شـــاحنة خلال هذه الفترة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان.

وأردف أن «الوضع الإنســـاني في قطاع غزة بلغ مستويات كارثية بكل ما تحمله الكلمـــة من معنى، حيث انعكس هذا الوضع الخطير على حالات الوفاة». وطالب جميع دول العالم، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية والحقوقية بالتحرك العاجل والفوري من أجل فتح جميع المعابر، وإدخال الغذاء والدواء والوقود إلى قطاع غزة، وإنقاذ أرواح مئات آلاف المدنيين قبل فوات الأوان، حيـــث إن قطاع غزة بحاجة يوميا إلى إدخال 500 شاحنة مساعدات و50 شاحنة وقود للمرافق الحيوية والطبية

# تتمات